

الجهود المبذولة في تحقيق التراث القرائي

دراسة تحليلية نقدية

من إعداد:

الدكتور خالد محمد أحمد نصر

مدير المركز الإسلامي بنيو إنجلاند - ماساتشوستس

الولايات المتحدة الأمريكية

2013 - 1434هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى حرر رقابنا من الشرك بتوحيده، ومنّ علينا بحفظ كتابه وتجويده،
نحمده حمداً يوازى نعمه ويكافئ مزيده.

ونصلى ونسلم على خاتم رسله وأشرف عباده، سيدنا محمد النبى الأمى الذى حباه ربه
بحفظه ورعايته وتأيينه، وعلى آله وعترته وصحابته الذين سموا وعلوا برعاية حق ربهم
وتمجيده.

ثم أما بعدُ :

فهذا بحث استخرت الله سبحانه وتعالى فى كتابته، ف جاء الإذن منه بدلالة التيسير،
والتيسير فى الأمر دليل الإذن فيه كما علمنا سادتنا من أهل الحقيقة والسلوك.

وموضوع البحث هو من الموضوعات المحببة إلى قلبى، بل هى الأقرب إذ يتعلق
بالقراءات القرآنية؛ التى قضيت معها شطراً من عمرى تعلمًا وتعليمًا، ولا أراى قد بلغت
فيها ما أردت وتمنيت، وما إن سمعت الدعوة حتى شمرت عن ساعدى الهمة وشرعت فى
البحث والمذاكرة ومراجعة ما أصابه داء التقادم، وكان مرشدى ودليلى فى هذا تلکم
المواضيع المقترحة فى إعلان المؤتمر العالمى الأول للقراءات القرآنية فى العالم الإسلامى الذى
أتشرف بالكتابة إليه .

وقد جذب انتباهى المحور الثالث الذى يتحدث عن المكتبة القرائية وقضاياها، حيث
إننى اشتغلت بعض الوقت فى مجال تحقيق التراث تلميذًا لأحد أكابر المحققين فى مصر، وهو
أستاذنا الدكتور محمود محمد الطناحي، رحمه الله و قدس روحه، ومع أنى كنت واحدًا من
العشرات الذين عملوا مع الأستاذ، إلا أن بركة اللقيا والسماع من الأولياء الأنقياء كروح
الأستاذ حلت على كل من عمل معه، فتعلمنا فى الزمن القصير ما يطلبه الآخرون فى
الأزمنة المديدة.

ولقد استخرت الله أن يكون عنوان البحث: «الجهود المبذولة فى تحقيق التراث القرائى:
دراسة تحليلية نقدية»، وقد بدا لى أن أقسم البحث إلى العناصر الآتية:

أولاً: مقدمة فى تاريخ التحقيق فى هذا العلم.

ثانياً: مناهج التحقيق في هذا العلم.

ثالثاً: دراسة تحليلية نقدية لبعض محققات التراث القرآني في القراءات المتواترة.

رابعاً: دراسة تحليلية نقدية لبعض محققات التراث القرآني في القراءات الشواذ.

خاتمة ونتائج.

وقولاً: التراث القرآني أقصد به ما كتبه الأئمة الأجلاء قديماً وحديثاً نسبياً في العلوم الآتية:

1- أحرف القرآن

2- تجويد القرآن

3- رسم القرآن

4- عد الآي

5- القراءات رواية

6- القراءات دراية

7- علم الوقف والابتداء

أما ما كتب في تفسير القرآن أو أسباب النزول أو إعجاز القرآن وإعرابه أو فضائله أو علومه أو ناسخه ومنسوخه أو غريبه ومبهماتة أو معانيه، فيخرج عن شرط هذا البحث.

أولاً: مقدمة في تاريخ تحقيق التراث القرائي:

إذا طالعنا معنى كلمة تراث في المعاجم العربية نجد أنها تدور حول معنى محوري، وهو ما يخلفه الإنسان لورثته، والكلمة مأخوذة من الفعل «ورث» بكسر الراء، والتاء فيها مبدلة من الواو⁽¹⁾.

والقرائي نسبة إلى القراءة، وهي مصطلح اشتهر منذ عصر النبي عليه الصلاة والسلام دالاً على طريقة الأداء، ففي الحديث عن ابن مسعود رضی الله عنه: أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد»⁽²⁾.

فالنبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يقصد القراءة بمفهومها المعاصر -إنما قصد طريقة الأداء- إلا إنه أشار إلى الأصل الذي حمل عليه معنى القراءة لاحقاً، وهو اختيارات قرآنية في القراءة تُميز قارئاً عن آخر.

أما ما جرت عليه الإشارة في العهد الأول لهذه الاختيارات، فهو لفظ «الحرف» الذي جاء موافقاً لأحاديث التنوع القرائي لألفاظ القرآن الكريم، فيقال: حرف ابن مسعود، وحرف أبي، وحرف زيد، وهكذا، وإن لم يعن هذا إحلال لفظ القراءة مكان الحرف بالكلية، فقد بقى استعمال الحرف بمعنى القراءة في كلام المؤلفين والكتابين في علم القراءات، فهذا الذهبي يروي قصة عن رجل سأل الإمام أبا بكر بن مجاهد⁽³⁾: لم لا يختار لنفسه حرفاً يحمل عنه؟ فقال ابن مجاهد⁽⁴⁾: «نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما

(1) لسان العرب (ورث).

(2) الحديث أخرجه أحمد في مسنده 1 / 221 (35)، طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط 1، 1416 هـ - 1995 م، وابن ماجه في سننه 1 / 49 (138). طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(3) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، ولد في بغداد سنة 245 هـ، وصار عالم الدنيا في اللغة والقراءات، وهو أول من سبغ السبعة، توفي سنة 324 هـ. ينظر ترجمته في طبقات القراء 128/1.

(4) معرفة القراء الكبار 2 / 537.

مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا».

أما مفهوم التحقيق أو تحقيق التراث فهو في أبسط صورته محاولة لإخراج النص كما صنعه مؤلفه أو شيئاً قريباً من هذه الصورة الأصلية، وإن تباينت مناهج التحقيق كما سنرى إن شاء الله، إلا أن بينها هذا القاسم المشترك.

وعليه، فإننا بالنظر إلى هذا التعريف نجد أنفسنا أمام زعمين ومقاتلين؛ الأولى تنسب فضل نشأة هذا العلم إلى الغرب في القرن الخامس عشر الميلادي⁽⁵⁾، وذلك حين اهتم القوم بإحياء التراث الأدبي اليوناني، وإن لم يصلوا إلى المنهج العلمي الذي استقر بعد ذلك وصار أساساً لعمل التحقيق، وقد كان عمل علماء الغرب مقتصرًا في أوله على طبع المخطوط مع تصحيح لبعض الأخطاء، ثم ما لبث أن ارتقى بهم العلم بعد ذلك إلى جمع النسخ والمقابلة بينها، «وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب، وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش... إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة... وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة»⁽⁶⁾.

ويقابل هذا الزعم وهذه المقولة التي تواطأ على ذكرها الكثير ممن كتب في هذا المجال، مقولة أخرى تقول: «إن علم التحقيق بالمفهوم السابق ذكره هو علم عربي نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم»⁽⁷⁾.

ويخصص الدكتور عبد المجيد دياب في كتابه «تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره» باباً لدراسة هذا الأمر⁽⁸⁾ يقسمه إلى فصلين: فيجعل الأول لدراسة التحقيق في عصر

(5) من هؤلاء الدكتور صلاح الدين المنجد في كتابه: «نقد النصوص».

(6) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ص14، مستفاد من مقدمة كتاب براجستراسر في أصول نقد النصوص ونشر الكتب.

(7) انظر السابق ص14، وانظر أيضاً في هذا تحقيق نصوص التراث بين القديم والحديث 15-17، وانظر ما كتبه الدكتور رمضان عبد التواب في مناهج تحقيق التراث بين القدامى والحديثين.

(8) استغرق هذا الباب من صفحة 19 - 80 من كتابه .

الرواية والتدوين، ويجعل الثاني لدراسة منهج التحقيق عند القدماء، وخلاصة ما ذهب إليه الدكتور عبد المجيد دياب أن العرب عرفوا فن التحقيق بأنواعه ومناهجه، وذلك من خلال رواية الشعر أولاً حيث يقوم الراوى بالتمحيص والشرح والتفسير والإسناد، ومقابلة المرويات السماعية مع المدونة، وأيضاً مقابلة ذلك مع ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على المصدر؛ يقول الدكتور دياب⁽⁹⁾: «وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل، أو تصحيح السماع، أو المعارضة، أو المقابلة، كما نعرفها اليوم».

ويورد الدكتور دياب في كتابه نماذج مما جاءت به كتب الشعر والأدب قديماً مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر يذكر منها:

- 1- التثبت من نسبة النص إلى قائله⁽¹⁰⁾.
- 2- جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الهامش، واتخاذ أقدم النسخ أساساً للنقد مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات⁽¹¹⁾.
- 3- رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها⁽¹²⁾.
- 4- مقدمة التحقيق⁽¹³⁾.
- 5- الهوامش⁽¹⁴⁾.
- 6- ذكر المراجع التي استقى منها المحقق ما سجله في هامش الكتاب⁽¹⁵⁾.

والحق أن ما ذكره الدكتور دياب ودل على يعد سبباً حقاً يضاف لسبق العرب والمسلمين للعالم بأسره في مجالات عدة، وإن كنا نقر بأن ما ذكره لم يأخذ شكل العلم النظرى بحيث يصدر صاحبه عن منهج مسبق محدد يحكمه ويحكم غيره ممن يقصد النشر

(9) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ص 21.

(10) انظر: السابق ص 54-62.

(11) انظر السابق 62-70.

(12) انظر السابق 70-71.

(13) انظر السابق 71-72.

(14) انظر السابق 72-80.

(15) انظر السابق 80.

أو الشرح أو التحشية والتعليق، بل هي اجتهادات فردية وقعت للبعض دون البعض، وفي بعض المعارف دون غيرها، ومع ذلك يبقى لنا نحن العرب والمسلمين فضل إضاءة الطريق لانتظام منهج التحقيق حتى رسخ بصورته التي عليها الآن.

وإذا ما عدنا إلى المخطوط القرآني في العصر الحديث نجد أنه ومع بداية ظهور الطباعة سنة 1436م على يد الألمان جوتنبرج المتوفى سنة 1468م، بدأ المستشرقون في الالتفات إلى التراث العربي بعامة والدين منه بخاصة طباعة ونشراً.

يقول الدكتور الطناحي⁽¹⁶⁾: «و حين ظهرت المطبعة في القرن الخامس عشر الميلادي كان المستشرقون من أسبق الناس إلى طبع الكتاب العربي، وإن المرء ليعجب من غزارة ما طبعوه من تراثنا، وكأن هذا الاختراع العظيم إنما جاء لخدمة ذلك التراث وحده وإذاعته ونشره، وكأنه لم يكن بين أيدي الناس في تلك الأيام من تراث الإنسانية إلا تراث العرب».

فقد طُبع القرآن الكريم في البندقية في سنة 1537م⁽¹⁷⁾، وإن لم تصلنا أى نسخة من هذا المصحف⁽¹⁸⁾، وكذلك طبع القرآن في همبرج سنة 1694م مع مقدمة باللغة اللاتينية⁽¹⁹⁾، وطبعت مطبعة ليدن القرآن الكريم ومعه معجم مفهرس سنة 1814م.

أما النشاط التحقيقي الذي يعتمد على بعض المنهج الحديث في نشر المخطوط من مقابلة النسخ، وتصويب النص، فقد حمل لواءه أيضاً بعض المستشرقين، منهم المستشرق الألماني هايتزيخ فلايشر (1801م - 1888م) الذي حقق ونشر تفسير البيضاوي المسمى أنوار التترييل وأسرار التأويل، في ليزج سنة 1844م، والكتاب إن لم يكن كتاباً قرائياً، كما قدمت في شرط هذا البحث، إلا أن فيه توجيهاً وإعراباً للقراءات تدخله في الحد من جهة أخرى، وهذا ينطبق أيضاً على كشاف الزمخشري الذي حققه ونشره

(16) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي 213.

(17) انظر : المستشرقون ص357.

(18) ذكر باحثان أن هناك نسخة من هذا المصحف موجودة بمكتبة دير الفرنسيسكان بالبندقية.

(19) انظر مدخل إلى منهج نشر التراث العربي ص27.

الإنجليزى وليم ناسوليز (1825م - 1889م) ، وذلك عام 1859م⁽²⁰⁾.

وبصفة عامة نستطيع أن نلاحظ أن نشاط المستشرقين في نشر التراث العربى الأدي لم يكن متساويا، فعلى حين زاد اهتمامهم بتحقيق ونشر كتب التاريخ والبلدان والتراجم والأدب والشعر وكتب الفلسفة وعلم الكلام وبعض العلوم التطبيقية كالطب والكيمياء والحساب والهندسة والفلك، نجد أنهم بذلوا جهودا أقل في نشر التراث النحوى والصرفى والبلاغى، وأقل منه التراث الفقهى، يقول الدكتور الطناحى⁽²¹⁾: «أما تفاسير القرآن الكريم ومتون الأحاديث وشروحها فإن نشاطهم في تحقيق نصوصها لا يكاد يذكر».

فإذا ما أتينا إلى بدايات القرن الماضى نلاحظ بروز بعض الأسماء التى أسهمت في نشر التراث القرائى من المستشرقين الذين كان لهم السبق في هذا المجال، ومن هؤلاء المستشرق الألمانى براجستراسر (1886م - 1933م) الذى كان له عناية خاصة بالقرآن الكريم، حيث كانت رسالته للدكتوراه عن حروف النفى في القرآن، وقام بنشرها سنة 1911م⁽²²⁾، وكانت رسالته للأستاذية بعنوان: «معجم قراء القرآن وتراجمهم»، فقد قام بنشر كتاب «غاية النهاية في طبقات القراء» للإمام ابن الجزرى، ومات قبل أن يكمله، فأكملة تلميذه بريتلز - سنتحدث عنه لاحقاً - وطبع بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة 1352هـ - 1932م بمعاونة مكتبة الخانجى.

كما قام أيضاً بتحقيق ونشر كتاب «مختصر في شواذ القرآن» من كتاب البديع لابن خالويه المتوفى سنة 370هـ، وطبع في إستانبول سنة 1933م.

ومن هؤلاء المستشرقين أيضاً أوتو بريتلز (1893م - 1941م) الذى قام بنشر كتاب «التيسير» لأبى عمرو الدانى المتوفى سنة 444هـ، وكان ذلك في سنة 1930م، ويبدو أن ما نشره براجستراسر وبريترول كان جزءاً من مشروع كبير لنشر التراث القرائى، فقد ذكر الدكتور محمد حسين الصغير في كتابه «المستشرقون والدراسات

(20) انظر : المستشرقون والدراسات القرآنية ص75 .

(21) مدخل إلى تاريخ نشر التراث ص 218.

(22) انظر : المستشرقون ص747، والأعلام 2/143.

القرآنية» أن المجمع العلمي البافاري في ميونخ قرر جمع المصادر الخاصة بالقرآن الكريم وعلومه وضبط قراءاته لنشرها، وتولى الأستاذ براجستراسر بمعاونة الأستاذ أوتو برتيزل هذه المهمة، ونتج عن هذا العمل ما سبق ذكره بالإضافة إلى الكتب الآتية⁽²³⁾:

- 1- كتاب «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» للداني.
- 2- كتاب «المحتسب» لابن جنى، وقد طبع بحروف لاتينية في ميونخ سنة 1933م.
- 3- كتاب «معاني القرآن» للفراء المتوفى سنة 207هـ.
- 4- كتاب «الإيضاح في الوقف والابتداء» لأبي بكر الأنباري المتوفى سنة 328هـ⁽²⁴⁾.

أما المستشرق الأمريكي من أصل أسترالي آثر جفري (1892م-1959م) فقد حقق ونشر كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني المتوفى سنة 275هـ، ونشر بآخره ملحقاً جمع فيه جميع ما وقف عليه في كتب المفسرين والنحاة وعلماء القراءات من أحرف المصاحف القديمة كمصحف أبي، وابن مسعود، وذلك لمؤسسة دي خويه، ليُدن سنة 1937م⁽²⁵⁾.

ومن هؤلاء أيضاً المستشرق الإنجليزي من أصل ألماني فريتس كرنكو (1872م - 1953م) الذي أحب العرب والحضارة العربية حباً جماً كما نقل عنه الأستاذ محمد علي كرد المتوفى سنة 1372هـ في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، قال الأستاذ كرد⁽²⁶⁾: «أحب الأستاذ كرنكو العرب والإسلام، محبة لا ترجى إلا من العريق فيهما يتعصب للعرب على سائر أمم الإسلام من الفرس والترك والهند، ويعتقد - كما كتب لي في 23 مارس سنة 1935- أن زوال الدولة العربية- أى خلافة بنى أمية وانتقال مركز الإسلام من دمشق إلى العراق وظهور الفرس على العرب- كان أول سبب للحيلولة دون انتشار

(23) انظر: المستشرقون والدراسات القرآنية ص 73-74.

(24) انظر: المستشرقون ص 759.

(25) انظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث ص 271.

(26) نقلاً عن مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص 241.

الإسلام في الأمم النازلة في الشمال الغربي، أوربا». ويقال: إنه أسلم وتسمى محمد سالم الكرنكوى⁽²⁷⁾. وقد قام هذا المستشرق بالاشتراك مع الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني⁽²⁸⁾ بتحقيق ونشر كتاب «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم» لابن خالويه، الذي طبع بمطبعة دار الكتب المصرية عام 1941م.

وقبل أن أختتم كلامي عن جهود المستشرقين في نشر التراث القرائي باعتبار أنهم سبقوا أقرانهم من أهل الإسلام في استعمال المنهج الحديث في تحقيق النصوص، أود أن أقول: إن دوافع المستشرقين في هذا المضمار لم تكن واحدة، ولا نستطيع أن نسوى بين من تعمد منهم أن يلج هذا المضمار بغية مهاجمة الإسلام وأهله في أقدم ما لديهم، وبين من تجرد حقاً من نزعة العصبية وحاول جهده أن يشارك في نشر التراث الإنساني، ولا سيما في جانبه الإسلامي، حتى وإن أخطئوا الصواب أحياناً لضعف اللغة أو قلة المراجع أو سوء النسخ، فالحق والإنصاف يقتضيان ألا نععم الأحكام.

فإذا ما أتينا إلى جهود العرب والمسلمين في نشر التراث القرائي في العصر الحديث، نجد أن نشاطهم ارتبط بعدة عوامل منها:

- دخول المطابع وانتشارها في العالم الإسلامي.
- سفر بعض علماء الإسلام إلى البلاد الغربية للدراسة.
- ظهور عدد كبير من المخطوطات لدى جهات عدة في العالم.
- اهتمام بعض الحكام والهيئات بنشر التراث الأدبي بعامة.
- دخول الجامعات والمدارس العليا هذا المجال بقوة من خلال طلبه الماجستير والدكتوراه.

- ظهور المطابع ودور النشر التجارية ودخولها هذا المجال.
- جامعة الدول العربية وجهودها في جمع التراث الثقافي العربي عن طريق إنشاء معهد

(27) انظر السابق ص242.

(28) من علماء اليمن المشهورين، ولد في 1313هـ، وهو عالم محقق في الفقه واللغة وأديب وشاعر، توفي بمكة سنة 1386هـ.

المخطوطات.

وأنا في هذا المقام سأقوم بترتيب ما وقع تحت يدي من هذه الجهود تاريخياً، مراعيًا في ذلك سبيل الاختصار ومقتصرًا على أهم ما نشر في علوم القراءات المتعددة التي سبق وقدمت أنها تدخل في حد هذا البحث، على أني لا أزعم أن هذا الجهد هو استقراء كامل لكل ما يقع تحت شرط هذا البحث، وإن كنت قد راعيت الإحاطة قدر وسعي، وبما أسعفتني به البحث وأنا بعيد عن بيضة الإسلام في المشرق الإسلامي⁽²⁹⁾.

1- سنة 1863م طبع كتاب «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء»⁽³⁰⁾، لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى 926هـ، وذلك في مطبعة بولاق من غير تحقيق، وطبع نفس الكتاب مرة أخرى على ذمة أصلان أفندي كما يقول العنوان سنة 1301م - 1883م، وهناك نسخ مصورة لهذه الطبعات.

2- سنة 1877م طُبع كتاب «سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهى» لابن القاصح المتوفى سنة 801هـ، وبهامشه كتاب «غيث النفع» للإمام الصفاقسي المتوفى سنة 1118هـ، بدون تحقيق في المطبعة الأميرية الشريفة بمصر، وطبع كذلك في المطبعة الأزهرية سنة 1899م.

3- سنة 1889م - 1307هـ طبع كتاب «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للإمام أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني من علماء القرن الحادي عشر الهجري⁽³¹⁾ في المطبعة الخيرية بمصر من غير تحقيق.

4- سنة 1897م - 1315هـ طبع كتاب «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة في التجويد شرح مقدمة ابن الجزري»، للإمام زكريا الأنصارى في المطبعة الحميدية من غير تحقيق.

(29) كتبت هذا البحث وأنا أعمل في الولايات المتحدة مديرًا دينيًا لأحد المراكز الإسلامية.

(30) هو كتاب صنعه العلامة زكريا الأنصارى اختصارًا لكتاب المرشد في الوقف والابتداء، للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني المتوفى سنة 669هـ.

(31) هو غير الأشموني شارح «الألفية»، المتوفى سنة 929هـ.

- 5- سنة 1898م- 1316هـ طبع كتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني المتوفى سنة 444هـ في مطبعة عزيز دكن في حيدر آباد بعناية عدد من العلماء.
- 6- سنة 1908م طبع كتاب «المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر» للإمام سراج الدين عمر بن قاسم بن محمد الأنصارى الشهير بالنشار المتوفى سنة 938هـ وبهامشه كتاب «الكافي» لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيى الإشبلى الأندلسى المتوفى سنة 476هـ في مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة.
- 7- سنة 1926م- 1345هـ طبع كتاب «النشر فى القراءات العشر» لابن الجزرى المتوفى سنة 833هـ، بعناية وتصحيح أحد علماء سوريا، وهو الأستاذ محمد أحمد دهمان، وذلك فى مطبعة التوفيق بدمشق، وقد ذكر المصحح أهما المرة الأولى التى يطبع فيها الكتاب.
- 8- سنة 1931م طبع كتاب «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» للإمام ابن الجزرى بقراءة وتصويب حبيب الله الشنقيطى وأحمد محمد شاكر، وذلك فى مكتبة القدسى، وهى نسخة الأصل فيها نشرة الأزهر الشريف، وقد حقق الكتاب الدكتور عبد الحى الفرماوى سنة 1977م، وطبع فى مكتبة جمهورية مصر.
- 9- سنة 1940م طبع كتاب «المقنع فى معرفة مرسوم مصاحف الأمصار» مع كتاب «النقط» للإمام أبى عمرو الدانى، من تحقيق محمد أحمد دهمان، وذلك فى مطبعة الترقى بدمشق، وإن اعتمد المحقق فى تحقيقه على نسخة بريتلز سالفة الذكر، وأضاف إليها ثلاث نسخ أخرى حسنت قليلاً من الأخطاء التى وقع فيها بريتلز حين حقق المخطوطة أول مرة.
- 10- سنة 1950م طبع «النشر» لابن الجزرى بتصحيح شيخ القراء فى زمانه على محمد الضباع، وذلك فى مطبعة ومكتبة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة.
- 11- سنة 1954م طبع كتاب «سراج القارئ المبتدئ» ومعه «غيث النفع» السالف ذكرهما، وهذه المرة بتصحيح على محمد الضباع فى مطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة، وقد نص على أن هذه هى الطبعة الثانية، ولم يتسن لى الحصول على الطبعة الأولى، ولعلها أسبق بسنوات.

12- سنة 1960⁽³²⁾ طبع كتاب «الإبانة عن معاني القراءات» لمكي بن أبي طالب المتوفى سنة 437هـ من تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وقامت بطبعه مكتبة نهضة مصر بالقاهرة⁽³³⁾، وأعاد تحقيقه محيي الدين رمضان سنة 1979م لدار المأمون للتراث.

13- سنة 1961م طبع كتاب «إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن» لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة 616هـ، من تحقيق إبراهيم عطوة عوض، وذلك في مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، وقد أعاد تحقيق الكتاب تحت عنوان: «التبيان في إعراب القرآن» على محمد الجاوي، وطبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة 1976م.

14- سنة 1969م طبع كتاب «الحجة في علل القراءات السبع» لأبي على الفارسي المتوفى سنة 377هـ، من تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وذلك بدار الكتاب العربي بالقاهرة، وقد أعيد طبع الكتاب بتحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين في دار المأمون للتراث بدمشق سنة 1984م.

15- سنة 1971م طبع كتاب «إيضاح الوقف والابتداء» لأبي بكر الأنباري المتوفى سنة 328هـ من تحقيق محيي الدين رمضان، وذلك في المطبعة التعاونية بدمشق من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

16- سنة 1971م طبع كتاب «الحجة في القراءات السبع» لابن خالويه، المتوفى سنة 370هـ من تحقيق عبد العال سالم مكرم، وذلك بدار الشروق ببيروت.

17- سنة 1972م طبع الجزء الأول من كتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات» لشهاب الدين القسطلاني، المتوفى سنة 923هـ من تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، وذلك ضمن مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى

(32) من أواخر الخمسينات وما بعدها من القرن الماضي سنشهد ازدهاراً كبيراً في حركة التحقيق وذلك لظهور رواد كثر في فن التحقيق في كثير من البلاد العربية وأسماءهم ومحققاتهم تغني عن تعديد أسمائهم.

(33) الطبعة التي تحت يدي مؤرخة بسنة 1978م، إلا أن مقدمة المحقق مؤرخة بسنة 1960م، وهي المثبتة في مقدمة الطبعة.

- للسئون الإسلامية، الكتاب السادس والعشرون بالقاهرة.
- 18- سنة 1972م خرج علينا كتاب «السبعة» لابن مجاهد المتوفى سنة 324هـ من تحقيق شوقي ضيف، وطبع في دار المعارف بالقاهرة.
- 19- سنة 1972م طبع كتاب «تخبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة» لابن الجزرى، من تحقيق وتعليق عبد الفتاح القاضى، ومحمد صادق قمحاوى، وذلك من مطبوعات دار الوعي بالقاهرة، وأعدت دار الكتب العلمية طبعه سنة 1983م.
- 20- سنة 1973م طبع كتاب «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» لمكى ابن أبى طالب، من تحقيق أحمد حسن فرحات، وطبع دار الكتب العربية بدمشق، وقد حقق المحقق نفسه للمؤلف ذاته كتاب «كلا وبلى ونعم»، سنة 1976م وطبع بدار المأمون للتراث بدمشق.
- 21- سنة 1974م كتاب «تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين» للإمام الصفاقسى صاحب «غيث النفع» وهو كتاب يتحدث عن أخطاء التجويد والتلاوة، قدم له وصححه محمد الشاذلى الصغير، ونشرته مؤسسة عبد الكريم عبد الله بتونس.
- 22- سنة 1974م كتاب «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لمكى بن أبى طالب من تحقيق محبى الدين رمضان، وطبع بمجمع اللغة العربية بدمشق.
- 23- سنة 1974م كتاب «حجة القراءات» لأبى زرعة بن زنجلة، المتوفى حوالى 403هـ من تحقيق سعيد الأفغانى، وطبع بجامعة بنغازى، وأيضاً بمؤسسة الرسالة ببيروت فى نفس السنة.
- 24- سنة 1975 كتاب «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»⁽³⁴⁾ لأبى شامة المتوفى سنة 665هـ- صاحب إبراز المعانى بشرح حرز الأمان- من تحقيق طيار التى قولاج ونشر دار صادر ببيروت، وقد حقق الكتاب بعد ذلك فى رسالة ماجستير من عمل وليد مساعد الطببائى بجامعة الأزهر سنة 1990م وطبعته مكتبة الإمام الذهبى بالكويت سنة 1993م.

(34) الكتاب يتكلم عن حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وأمور أخرى تخص علم القراءات.

25- سنة 1978 كتاب «القطع والائتناف» لأبي جعفر النحاس، المتوفى سنة 338هـ من تحقيق أحمد خطاب العمر وطبع ضمن مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ببغداد.

26- سنة 1979 كتاب «التبصرة في القراءات السبع» لمكي بن أبي طالب من تصحيح وتعليق محمد غوث الندوى وطبعته الدار السلفية في بومباي بالهند، وقد أعاد تحقيقه محيي الدين رمضان سنة 1985م.

27- سنة 1980م كتاب «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران المتوفى سنة 381هـ من تحقيق سبيع حمزة حاكمي وطبع ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

وأكتفى بهذا القدر الذي ذكرته من النظرة لتاريخ النشر العربي والإسلامي للتراث القرآني في العصر الحديث حيث إن جهود التحقيق والنشر ازدهرت ازدهاراً كبيراً في فترة الثمانينات وما بعدها للعوامل السابق ذكرها ولعوامل أخرى ثقافية وسياسية واجتماعية لا يسعنا المجال أن نفصل فيها، كما أني أكتفى بهذا القدر في المقدمة التاريخية لنشر وتحقيق التراث القرآني مكتفياً بما سبق وذكرته.

ثانياً: مناهج تحقيق التراث القرائي:

لقد توافق علماء التحقيق وأستاذه على أن هناك أموراً عامة ومبادئ أساسية يجب مراعاتها في تحقيق أى نص، وجاء اختلافهم في أمور أخرى مكتملة للهدف الأكبر والأسمى والمتمثل في إخراج النص كما أراده مؤلفه، يقول الأستاذ عبد السلام هارون⁽³⁵⁾: «ومعناه- أى تحقيق متن الكتاب- أن يؤدي الكتاب أداء صادقاً كما وضعه مؤلفه، كماً وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نحلّ كلمة صحيحة محل أخرى بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها.. أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب...». ويقول في موضع آخر: «ليس تحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته وهى اعتبارات تاريخية لها حرمتها»⁽³⁶⁾.

ومن هذه الأمور العامة التي اتفق عليها من كتّاب في علم التحقيق:

- جمع الأصول والنسخ وفحصها.
- المقارنة بينها واعتماد أصل يقارن به غيره مع الإشارة إلى الفروق في الحاشية.
- تحقيق عنوان الكتاب والتحقق من نسبته إلى المؤلف وكذلك التحقق من أن جميع المتن يخص هذا الكتاب.
- تخریج الآيات والأحاديث ونسبة الشواهد الشعرية وغيرها والترجمة للأعلام أو على الأقل لغوامض الأعلام.
- الإخراج الطباعى من ترقيم وتفكير وتحشية.
- تصدير المطبوع بمقدمة تشتمل على وصف النسخ ومنهج التحقيق وكشف المصطلحات إن كان ثمة، مع الإشارة إلى الأعمال السابقة إن وجدت.
- إقامة فهرسة لموضوعات الكتاب التفصيلية.

(35) تحقيق النصوص ونشرها 46-47.

(36) السابق 47-48.

- الاستدراك والتذييل مع ذكر ثبت المراجع.
 - لعل هذه هي أهم المقومات الأساسية لفن التحقيق مع الإقرار بأن ثمة مكملات يعتبرها البعض واجباً ويعتبرها البعض مندوباً، منها:
 - ضبط الحركات والتشكيل.
 - التعليق على القضايا الواردة.
 - شرح الغريب.
 - التصدير بدراسة لموضوع الكتاب.
 - الفهارس الفنية كالقرآن والحديث والشعر والأعلام والبلدان وغيرها.
- فإذا كانت هذه أهم مبادئ التحقيق يصير السؤال هنا: هل التزم الناشرون والمحققون في التراث القرائي منهجاً محدداً توافقوا فيه مع المبادئ السابقة، أم كان لهم منهج خاص؟
- والجواب واضح وجلي لمن أنعم النظر فيما هو مطبوع من التراث القرائي ولا سيما المحقق منه، فلا نحتاج إلى كثير تقصُّ حتى نعلم أن من عرضوا لمخطوطات التراث القرائي لم يلتزموا منهجاً واحداً في التحقيق أو في نشر المخطوطات، وإنما تعددت مشاربهم واتجاهاتهم، ولكي يكون الكلام أكثر تحديداً سأحاول في الأسطر التالية أن أعدد مناهجهم في التحقيق والنشر:
- أولاً: نشر الكتاب خالياً من التحقيق :**

وهنا يعتمد الناشر إلى نشر المخطوط خالياً من أى تحقيق بالمعنى الحديث والمعاصر الذى سبق وأشارنا إليه فنجد المطبوعة تحمل العنوان واسم المؤلف إن كان معلوماً، ولكنها تخلو من ذكر أى ترجمة للمؤلف ولا وصف للنسخ أو النسخة المعتمدة، ولا ترجمة للأعلام ولا تخريج للشواهد أيّاً كانت، مع اعتمادها على فهرسة مبدئية لأبواب وأجزاء الكتاب، رأينا ذلك جلياً فيما سبق وذكرته عند حديثي عن بعض ما نشر وحقق من قبل العلماء العرب والمسلمين، ومن ذلك على سبيل المثال كتاب «منار الهدى» للأشعري فقد طبع سنة

1889م في المطبعة الخيرية بمصر من غير تحقيق⁽³⁷⁾، ثم أعيد نشره مرة أخرى وذلك من خلال مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بذات الوصف، كما نشرته دار المصحف بدمشق حالياً من التحقيق أيضاً، وكل ذلك اجترار للنسخة الأولى، وكذلك كتاب «المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية» لشيخ الأحناف الإمام ملا علي بن سلطان القارى المتوفى سنة 1014هـ، نشرته مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي في الأربعينات من القرن الماضي حالياً من أى مظاهر التحقيق، وتكرر ذلك مع كتب قرائية كثيرة.

ومع ذلك لا يعنى هذا أن هناك أخطاء جسيمة في المطبوع أو أن نص المؤلف لم يخرج على الصورة المرجوة، بل غالب الظن إن لم يكن من اليقين أن دار نشر مثل مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي قد استفرغت الجهد في إخراج المطبوع بأحسن صورة، فقد ذكر أستاذنا الدكتور الطناحي، أن صاحب المطبعة رحمه الله كان من فضلاء الناشرين، «وكان يدقق كثيراً فيما يطبع، ثم كان يلجأ إلى أهل الشأن والخبرة، يستفتيهم، وكان أكثر تعويله على خبير المخطوطات والمطبوعات الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب رحمه الله»⁽³⁸⁾.

كما نقل الدكتور الطناحي أن المطبعة الميمنية في الغورية بالقاهرة والتي نشرت كثيراً من كتب التراث كان يتولى التصحيح فيها الشيخ محمد الزهرى الغمراوي، «وكانت تتقدم اسمه في ختام المطبوعات هذه العبارة: يقول راجى غفران المساوى»⁽³⁹⁾.

ثانياً: نشر الكتاب بتصحيح دون تحقيق :

وهذا النوع من المطبوعات ينص الناشر على اسم المصحح أو من اعتنى بالطبعة أو باسم المراجع، رأينا ذلك في تحقيق النشر الأول لمحمد أحمد دهمان، وكذلك الحال في نشرته الأخرى بتصحيح الشيخ على محمد الضباع، وكذلك طبعة القدسى لـ«منجد المقرئين». بمراجعة الشيخ شاكر وحبیب الله الشنقيطى، وكذلك كثير من مطبوعات مكتبة

(37) أذكر أننا إنما نصف هنا ولا نحكم بصواب أو خطأ.

(38) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص52، وقد توفى الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب سنة 1975م، بعد أن أثرى المكتبة العربية.

(39) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص50-51.

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ففي هذا النوع من النشر، تقوم المطبعة بالاعتماد على أحد العلماء المشهورين في المجال لمراجعة نص المطبوع، ولا يكون من عمله مقابلة النسخ ولا العمل في المخطوطات، ولا التعريف بما غمض ولا التخريج ولا غيره من أعمال التحقيق، وقصارى ما يطلب من المصحح والمراجع أن يتأكد من خلو النص من الأخطاء وموافقته الرواية الصحيحة مع بعض التعليقات البسيطة في الهامش، وقد يكون مُعتمداً دور النشر تلك على مطبوع تعليمي لا على مخطوط، وقد كان الأزهر الشريف يدرس تلك الكتب لسنوات طويلة، وكان له نشراته التعليمية الخاصة.

ثالثاً: الاقتصاد في التحقيق :

وذلك من خلال الاقتصاد في تحقيق النص على المبادئ الأساسية لفن التحقيق والتي تبغى إخراج النص كما أراده مؤلفه وذلك من خلال التدقيق في المخطوط، والمقابلة بين النسخ إن وجدت مع العزو والتخريج، ولكن ليس بالضرورة أن نجد في هذه التحقيقات دراسة سابقة للموضوع أو ترجمة تفصيلية للمؤلف وعصره ومنجزاته، أو وصفاً تفصيلياً للنسخ، كما أن غالبها يخلو من الفهارس الفنية، ويخلو من التوسع في التعليق على القضايا الواردة.

وقد غلب هذا المنهج على تحقيقات المستشرقين كما رأينا في كتاب «الشواذ» لابن حالويه، وكذلك ظهر في تحقيقات بعض العلماء العرب كما نجد واضحاً في تحقيق سعيد الأفغانى لـ «حجة» ابن زنجلة، وفي تحقيق «شرح طيبة النشر» للإمام النووي من تحقيق عبد الفتاح سليمان أبو سنة، وطبع مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، وكذلك في كتاب «تقريب النشر» لابن الجزرى من تحقيق إبراهيم عطوة عوض، وطبع دار الحديث بالقاهرة، وكتاب «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» للإمام البنا الدمياطى وتحقيق شعبان محمد إسماعيل، وطبع عالم الكتب بالاشتراك مع مكتبة الكليات الأزهرية ط1، 1987م .

رابعاً: التوسع في التحقيق :

وأصحاب هذا المنهج عادة ما يقدمون لمحققاتهم بمقدمة طويلة نسبياً تتحدث عن صاحب الكتاب وعصره وثقافته وينقلون كلام العلماء وأصحاب التراجم عنه، كما أنهم

أيضاً يقدمون بين يدي الكتاب دراسة لموضوع الكتاب، وقيمون جهد المؤلف قياساً بغيره، ثم يتحدثون تفصيلاً عن مخطوطات الكتاب ومطبوعاته مع الإشارة إلى أماكن وجودها ووصفها واختلاف النسخ حجماً وكيفاً، ويحددون منهجهم في التحقيق .

أما التعامل مع النص فتراهم يتوسعون في الهوامش توسعاً يشغل جزءاً لا بأس به من حجم المطبوع، وفيها يسجلون الفروق بين النسخ ويخرجون الآيات والقراءات والأحاديث والأشعار وكلام العرب، ويناقشون القضايا الواردة، ويجيلون على الكتب المقتبس منها أو المشار إليها، ويعرفون تعريفاً وافياً بالأعلام والبلدان والمواضع والمصطلحات، إلى غير ذلك مما يحتاج إلى تعريف.

أما الفهارس الفنية فنجد ثبناً لفهارس القرآن والأحاديث والآثار والأمثال وشواهد الشعر والرجز، وكذلك فهارس اللغة والفقه والبلاغة، وفهارس للكتب المذكورة في متن الكتاب، وفهارس للمصطلحات والأعلام والقبائل والطوائف، وفهارس للمصادر والمراجع وموضوعات الكتاب.

وتحت هذا النوع تقع في الأعم الأغلب محققات كبار أئمة التحقيق في العصر الحديث من أمثال إبراهيم الإبياري، ومحمود الطناحي، وعبد العال سالم مكرم، ومحيي الدين رمضان، وعبد العزيز رباح، وحاتم الضامن، ومحمد أحمد الدالي وغيرهم كثير. كما أن كثيراً من الرسائل العلمية التي نال بها أصحابها درجة الماجستير أو الدكتوراه في تحقيق مخطوط تأخذ بهذا المنهج.

ومن هذه المطبوعات أذكر على سبيل التمثيل لا الحصر كتاب «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس من تحقيق زهير غازي زاهد، وكتاب «كشف المشكلات وإيضاح العضلات» لجامع العلوم الباقولي المتوفى سنة 543هـ من تحقيق محمد أحمد الدالي، وكتاب «الإقناع» لابن البادش المتوفى سنة 540هـ، من تحقيق عبد المجيد قطامش، وكتاب «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» لأبي داود سليمان بن نجاح، المتوفى سنة 496هـ، وتحقيق أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، وكتاب «المكتفى في الوقف والابتدا» لأبي عمرو الداني، من تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وهناك العشرات من المحققات القرآنية ينطبق عليها الوصف السابق الذي قد قدمت به، فله الحمد والمنة.

وفي نهاية حديثي عن مناهج تحقيق التراث القرآني أود أن أسجل أمرين هامين رصدتهما في رحلتي مع كتب القراءات المحققة وهي رحلة أزعم أنها ليست بالقصيرة، ومن ثم أستطيع أن أعمم هنا بعض الأحكام:

الأمر الأول: أنها وفي الأعم الأغلب تتأثر بثقافة المحقق وخلفيته العلمية، فمثلاً إذا كان المحقق من القراء أو علماء القراءات المتخصصين، بنحده يكثُر من التركيز على هذا الجانب فيهتم كثيراً بنسبة القراءات وعزوها، وتخريجها، والإشارة إلى ما فيها من لغة وبلاغة، كما أنه يهتم أكثر بتراجم القراء المذكورين، كل هذا بالقياس بما يرد في النص المحقق من جوانب أخرى كاللغة والفقه والتفسير وغيرها من المعارف الإنسانية.

فإذا ما كان المحقق ذا خلفية لغوية أدبية نراها تظهر جلية في النص المحقق وفي هوامش وتعليقات المحقق.

الأمر الثاني: أننا قد عددنا مناهج التحقيق وطرائق نشر التراث في العصر الحديث، إلا أن هناك ظاهرة سيئة يجب رصدتها والتحدث عنها، ألا وهي الإساءة إلى علم التحقيق وفن نشر التراث، وذلك من خلال سرقة النصوص المحققة وإعادة نشرها لباحثين آخرين مغمورين يتأكلون هم والمكتبات التي تطبع لهم من هذه السرقة البواح، وقد تحدث الدكتور عبد اللطيف الجيلاني رئيس مركز الدراسات والأبحاث بالرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية عن ظاهرة تكرار نشر النصوص المحققة فقال⁽⁴⁰⁾: «من أخطر آثار انتشار هذه الظاهرة صدور عدد كبير من الأعمال التراثية على أنها أعمال مكررة وهي في حقيقتها سرقات علمية مكشوفة». وأضاف: «أن أصحابها هدفهم البحث عن المال والشهرة، وأن هذا النوع من الأعمال يتكاثر سنة بعد سنة»⁽⁴¹⁾.

ويقول الدكتور الطناحي مادحاً مطبوعات دار المعارف ومدى الاهتمام بها ودقتها ونافيماً عنها انتحال المتطفلين: «كما أن سارقي الجهود والكتب في بيروت، لم يقربوا

(40) كان ذلك من خلال ورقة بحث تقدم بها إلى المؤتمر الدولي السادس لمركز المخطوطات الذي أقيم في مكتبة الإسكندرية سنة 2009م.

(41) بتصرف .

مطبوعات الدار إلى الآن»⁽⁴²⁾. وهذا الذى ذكرته لا يختص بعلم دون آخر ففى علوم اللغة يكفيننا أن نطالع مثلاً كتاباً مثل «الخصائص» لابن جنى المتوفى سنة 392هـ، فنرى له تحقيقاً قيماً قام به واحد من كبار المحققين فى التراث الأدبى وهو الشيخ محمد على النجار، وطبعته دار الكتب المصرية فى ثلاثة أجزاء، فإذا بأحد المغمورين⁽⁴³⁾ يعيد نشر الكتاب ويقول إنه من تحقيقه ويقول: إن عمله فى الكتاب هو تخريج الآيات والأحاديث وبيان معانى بعض الكلمات، ولا ينسى أن يشير إلى أنه أفاد من طبعة الأستاذ النجار، فإذا ما نظرنا إلى مضمون التحقيق نجد أنه سرقة مكشوفة لمن لديه أدنى حس وعلم بالطبعة القديمة.

أما فيما يخص التراث القرائى فهو كثير ولا نحتاج هنا إلا أن نراجع مطبوعات دار الكتب العلمية ببيروت لنعلم كم السرقة والتدليس فيما ينشرون ويطبعون من أعمال غيرهم، فانظر مثلاً كتاب «القطع والائتناف» لأبى جعفر النحاس، من تحقيق أحمد خطاب العمر، وطبع وزارة الأوقاف العراقية، وقارنه بطبعة هذه الدار التى ما فتئت تجور على أعمال الآخرين فى العقود الأخيرة، فقد أخرجت الكتاب مشوهاً من تحقيق أحمد فريد الزيدى، وهذا أيضاً ما نراه فى طبعة كتاب «معرفة القراء الكبار» للإمام الذهبى المتوفى سنة 748هـ، فقد طبعت هذه الدار مشوهاً لا يتصل إلى التحقيق العلمى بسبب، من تحقيق محمد حسن إسماعيل سنة 1997م، على حين أنه طبع قبل ذلك مرات، منها مرة فى مصر سنة 1969م، من تحقيق محمد سيد جاد الحق، وهى طبعة ضعيفة أيضاً مليئة بالأخطاء، أما الأخرى فهى للدكتور بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، ونشرتها مؤسسة الرسالة ببيروت سنة 1984م، ثم قام الباحث التركى الدكتور طيار آلتي قولاج بتحقيق الكتاب ونشره مرة أخرى فى طبعة وافية سنة 1995م-1416هـ فى إستانبول، وأخيراً طبعه مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية بالرياض بتحقيق الدكتور أحمد خان سنة 1418هـ-1997م، وسماه «طبقات القراء».

(42) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص130.

(43) هو عبد الحكيم محمد، وطبع فى المكتبة التوفيقية.

وأنا أتهبيل هذه الفرصة وأنبه الباحثين إلى أن يكونوا أكثر حرصاً في اقتناء المطبوع القرائي، ولا سيما أننا نتعامل مع القرآن الكريم وعلومه بطريق أو بأخر.

ثالثاً : دراسة تحليلية نقدية لبعض محققات التراث القرائي في القراءات المتواترة:

علمنا من العرض السابق أن ثورة من التحقيق للتراث القرائي شهدتها العقود الأربعة الأخيرة، وأن كثيراً من المحققات القديمة قد أعيد تحقيقها مرة أخرى ولا سيما بعد ظهور مخطوطات جديدة للكتاب ذاته، وعلماً أيضاً أن دخول الجامعات والمؤسسات العلمية إلى حلبة التحقيق من خلال منح درجات علمية على تحقيق مخطوط، أُنزى علم التحقيق بعامة والتراث القرائي بخاصة، حيث ظهرت رسائل علمية كثيرة تتبع المنهج العلمي الحديث في التحقيق في شكل مخطوط قرائي محقق يتقدم به صاحبه لنيل درجة علمية، إلا أننا مع كل هذه الجهود نرى بالاطلاع على فهارس المخطوطات القرائية أن جهداً كبيراً لا بد أن يبذل في هذا المجال، حيث لا تزال آلاف المخطوطات بانتظار من يحققها وينشرها، كما أن هناك عدداً آخر مما نشر يحتاج إلى إعادة النظر فيه، فمثلاً كتاب «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري، سفر جليل طبع عدة مرات في العالم الإسلامي بتحقيقات مختلفة منها الرديء، ومنها المقبول، وقد أشرنا إلى بعضها فيما سبق، إلا أنني أتمنى أن ينبري أحد كبار المحققين ليقوم بتحقيقه، أو أن يشترك محقق كبير في علوم اللغة مع آخر في علوم القراءات مع ثالث في علوم الشريعة فيتوافروا جميعاً على تحقيق هذا الكتاب الذي يعد مع متن «طيبة النشر» دستوراً للقراءات العشر الكبرى⁽⁴⁴⁾.

وإذا وقفنا قليلاً مع كتاب «التيسير» لإمام الأئمة في القراءة أبي عمرو الداني والذي قال عنه الإمام السخاوي المتوفى سنة 643هـ: «كتاب معدوم النظر للتحقيق الذي اختص به والتحرير، فحقيقه لائحة كفلق الصباح، وجواده متضحة غاية الإيضاح»⁽⁴⁵⁾.

أقول: إذا ما وقفنا مع الجهود المبذولة لنشر هذا الكتاب نجد أن الكتاب قد نشر مرات عديدة وفي أماكن متعددة واجتمع على نشره العرب والعجم معاً، بعض هذه الطبقات

(44) أتمنى أن يقوم بهذه المهمة الدكتور محمد أحمد الدالي، متعه الله بالصحة.

(45) فتح الوصيد في شرح القصيد ص5.

كانت أعمالاً علمية حقيقية وأكثرها كان غرضه التجارة أو الربح أو الشهرة على ما سنرى إن شاء الله .

أما أقدم ما وقعت عليه عيني وحصل لي منه نسخة فهي نشرة طبعت بالهند سنة 1898م- 1316هـ، وطبعت في مطبعة عزيز دكن في حيدر آباد وهي طبعة تشبه المخطوط جاءت في حوالى 171 صفحة بالمقدمة، وجاء في آخر صفحاتها «تم وبالخير عم في اليوم العاشر من شهر الله الأصم رجب المكرم سنة 1316هـ».

وقد قدم الكتاب بمقدمة ذكر فيها كاتبها أهمية الكتاب وأنه الأصل في قصيدة الإمام الشاطبي المسماة بـ«حرز الأمان»، ثم بعد ذلك ذكر أنه اعتمد في إصداره على عدة نسخ فيقول⁽⁴⁶⁾: «فوجدنا نسخة عتيقة ثم قابلناها بنسخ عديدة أنيقة؛ الأولى نسخة منقولة في عاشر شعبان 832هـ، والثانية مكتوبة يوم الثلاثاء من شهر ذى القعدة في سنة 993هـ، والثالثة مرقومة يوم الجمعة ثان جمادى الثانية سنة 1248هـ». ثم بعد ذلك شرعوا في ذكر المنهج وما قاموا به من ضبط وتصحيح فذكروا منها:

- أنهم ميزوا القواعد الكلية المذكورة في الفرش والتي يجب ذكرها في باب الأصول.
- أنهم أشاروا إلى أنه في حالة اختلاف النسخ يثبتون الأشبه بالنص ترجيحاً.
- أنهم أشاروا إلى زيادات الإمام الشاطبي على «التيسير» في الهامش.
- وكذلك أنهم حشوا بكتاب «غيث النفع» للإمام الصفاقسى.

ثم بعد ذلك ختمت المقدمة بذكر عدة من العلماء والقراء الذين اشتركوا في مراجعة وتحقيق النص منهم: أبو الفلاح غلام غوث الحسين القادري وأبو الفتح على الحسينى القادري وأبو الوفا محمد عمر الحنبلى القادري.

وأتبعت المقدمة بفهرسة لموضوعات الكتاب تشتمل على العنوان ورقم الصفحة وإن كانت الأرقام مكتوبة بالأرقام الهندية.

وعلى كل، فالمطبوعة هذه كما قلت تشبه المخطوطة في إخراجها، إلا أن عليها تصويبات

(46) مقدمة التيسير، طبعة عزيز دكن ص4.

وحاشية، وهي جيدة باعتبار الزمان والإمكانات في هذه الفترة.

بعد ذلك بحوالى ثلاثين سنة قام المستشرق أوتو بريتنزل بنشر الكتاب - قد أشرت إلى ذلك من قبل - وطبع في إستانبول سنة 1930م، وذلك ضمن سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، وقد اعتمد في نشرته على ستة مخطوطات كما ذكر هو حين قال: «وأما نسخ كتاب التيسير فيكثر وجودها في مكاتب الغرب والشرق واخترنا منها ستاً اعتمدنا عليها في تصحيح الكتاب»⁽⁴⁷⁾.

ثم بعد ذلك ذكر منهجه في التحقيق وقرر الآتى :

- أنه سيتبع في رسم الحروف المنقولة من نص القرآن رسم المصاحف المبين في كتاب المقنع لأبي عمرو الداني.
- أنه اختار من هوامش النسخ المذكورة ما رآه جديراً بالذكر فأثبته في حواشى الكتاب.

وقد جاء المطبوع في حوالى 228 صفحة من غير المقدمة والفهرسة، كما أنه جاء حالياً من الفهارس الفنية.

وتعتبر هذه الطبعة الخاصة بالمستشرق أوتو بريتنزل مرجعاً لكل الطباعات التي نشرت بعد ذلك لكتاب «التيسير»، كما أن أحداً لم يتناولها بالتقييم غير الأستاذ محمد حسان الطيان في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق⁽⁴⁸⁾، والدكتور حاتم الضامن الذى يقول عن هذه الطبعة⁽⁴⁹⁾: «ومن اللافت للنظر أن دور النشر التجارية تلفتت كتاب التيسير فطبعته على علاقته مراراً، ولم تكتف دار الكتب العلمية ببيروت بسلخ كتاب التيسير ونشره، وإنما نشرته ثانية ولكن بعنوان آخر، وهو هو فتأمل...».

أما المآخذ التي يأخذها الدكتور حاتم الضامن على طبعة أوتو بريتنزل فيقول عنها⁽⁵⁰⁾:

(47) مقدمة التيسير، طبعة أوتو بريتنزل: ي.

(48) ذكر ذلك الدكتور حاتم صالح الضامن في مقدمة تحقيقه لكتاب التيسير ص5 وأنا أنقل عنه.

(49) التيسير: مقدمة المحقق ص6.

(50) السابق ص12.

«وفي هذه الطبعة تصحيف وتحريف، وقراءات غير صحيحة، وتغيير في أصل النص، وسقط في مواضع كثيرة جداً، أضف إلى ذلك الأخطاء في النص القرآني وأرقام الآيات، وخلوه من تراجم الأعلام والفهارس».

وقد أقام الدكتور الضامن في مقدمته ثبناً بأخطاء المحقق المذكور ذكر فيه أنه عدّد للمحقق حوالي مائتين وأربع وسبعين ملاحظة غير المكرر في بابي الأسانيد والأصول، وأنه عدد حوالي ستمائة وأربع وثلاثين ملاحظة في باب فرش الحروف ليصير الإجمالي تسعمائة وثمان ملاحظات، بل إنه يقول⁽⁵¹⁾: «فلا تخلو صفحة من أخطاء، إلا ص 141 وص 147».

والحق أن تحقيق الدكتور الضامن تحقيق ممتاز لكتاب «التيسير» وأن ملحوظاته على طبعة إستانبول في مجملها معتبرة، وإن كان الإنصاف يقتضى أن نذكر أن جزءاً كبيراً منها لا يؤثر على مضمون الكتاب وإن كان مخالفاً لأصول فن التحقيق، فمثلاً في صفحة 32 سطر 18 من طبعة إستانبول يقول: «والباقون يحققون الهمزتين في ذلك - أي الهمزتان من كلمة - وهشام من قراءتي على أبي الفتح كذلك ويدخل بينهما ألفاً». صوبه الدكتور الضامن من الأصول بإسقاط الواو من كلمة «ويدخل» فصارت «يدخل»، وعلى هذا جمع من هذه الملحوظات، إلا أن فيها أيضاً ما هو جدير باللوم والذم أكثر من غيره، كالخطأ في النص القرآني الشريف كما فعل في (تؤزهم)⁽⁵²⁾ في سورة مريم حين كتبها بالذال وصوابها بالزاي، وكذلك إسقاط أحرف وقراءات كما أسقط كلمة (نبئهم) في صفحة 37 وهي موجودة في الأصل مثلاً على ما استثناه أبو عمرو من الإبدال في الهمز، وكذلك أخطأ في رسم (نرى الله)⁽⁵³⁾ حيث رسمها «يرى الله» في معرض الكلام على ما أماله السوسى مع الساكن في الوصل⁽⁵⁴⁾.

إن أهم ما يميز طبعة الدكتور حاتم الضامن أنها اهتمت كثيراً بصحة المتن وحاولت

(51) السابق ص 76.

(52) سورة مريم، الآية 83.

(53) سورة البقرة، الآية 55.

(54) انظر التيسير ص 53، طبعة إستانبول.

إخراجه كما أراده مؤلفه، كما أنها أفادت من أخطاء الآخرين، وقد قدم لها الدكتور الضامن بمقدمة جيدة شملت تعريفاً بالمؤلف وبالكتاب وعلقت على طبعة إستانبول، كما أنها وصفت المخطوطات المعتمد عليها جيداً، وأتت حواشيتها وافية وافرة في كل ما علقت عليه، كما أن الفهرسة جاءت وافية أيضاً فقد فهرس الدكتور الضامن لمصطلحات التجويد والأعلام وأسماء الكتب والبلدان والقبائل والقوافي، ثم أنهى الكتاب بفهرسة مفصلة للموضوعات.

أما الكتاب الأخير الذي أود أن أتناوله بالتحليل والتعليق فهو كتاب «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات» لجامع العلوم الباقولي المتوفى سنة 543هـ من تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، والكتاب كما يقول مؤلفه: «مؤلف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة»⁽⁵⁵⁾، وهو كتاب ذو قيمة كبيرة لأن مؤلفه عالم جليل كما أنه معتد بنفسه واثق من علمه، ولعلنا نلاحظ ذلك من لقبه لنفسه بجامع العلوم. أما التحقيق فقد قام به عالم كبير له محققات جلييلة وهو في رأي من أعظم المحققين في العصر الحديث، وقد كان تحقيق الكتاب مع دراسة وافية لجامع العلوم هي أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة دمشق سنة 1987م، ونال بها المحقق درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف.

أما المطبوع فهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1994م-1415هـ، وقد اختصر المحقق الجزء الأول المتعلق بالدراسة التفصيلية لحياة الباقولي وأعماله وركز على ما يخص «كشف المشكلات»، فتكلم عن موضوع الكتاب ومنهج المؤلف وخصائصه، والماخذ التي تؤخذ عليه، وتكلم عن شواهد وحصرها في خمسة أنواع: القرآن والقراءات والحديث وكلام العرب والشعر والأمثال، ثم تحدث عن مصادره وذكر أن على رأسها «الحجة» لأبي علي الفارسي، حيث يذكر أنه صرح باسم الفارسي أكثر من مائة مرة وكنى عنه كثيراً، كما أنه نقل عن الأخفش سعيد من مسعدة المتوفى سنة 215هـ، والفراء المتوفى سنة 207هـ، والزجاج المتوفى سنة 311هـ، وابن جنى

المتوفى سنة 392هـ، وغيرهم من أئمة النحو والإعراب.

وتكلم الدكتور الدالى أيضاً بالتفصيل عن أثر الباقولى فيمن بعده وكيف كان ينقل عنه ابن الأنبارى المتوفى سنة 577هـ فى كتابه «البيان فى غريب القرآن»، فقد ذكر الدكتور الدالى أنه نقل عنه 548 موضعاً، يقول الدكتور الدالى⁽⁵⁶⁾: «وأما أبو البركات فقد أثار على كشف المشكلات واجتاحه واستاق ما شاء منه، ولم يذكره البتة ولم يذكر صاحبه أيضاً، بل ادعى جميع ما سلخه منه لنفسه».

أما مخطوطات الكتاب فقد وصفها وقارن بينها وحقق اسم الكتاب وأنهى مقدمته بذكر منهجه فى التحقيق وألزم نفسه بسبعة عشر أمراً فى التعليق على المتن، كما أنه صنع رموزاً لبعض مصادر التحقيق لتسهيل الإحالات.

فإذا ما جئنا إلى النص المحقق نجد أنه خرج فى أحسن صورة وجاءت التعليقات وافية وكافية، بل إنها بحق تعد مرجعاً يستفاد منه فى شتى العلوم، ولا سيما علوم اللغة، فما من مسألة يعلق عليها إلا ويشير إلى الخلاف إن وجد ويعدد المصادر المحتملة للمسألة معزوة إلى مواضعها من الكتب.

وأما آخر الغيث فكانت الفهارس مع ملحق لفروق النسخ وهى طريقة معتبرة لتقليل الحواشى فى متن الكتاب، وإن لم يسلكها الكثير، وجاءت الفهارس شاملة للشواهد القرآنية، والأحاديث، والأشعار، والأمثال، وفهرس اللغة، وآخر لمسائل العربية والنماذج النحوية، وفهرس لمواضع الوقف والابتداء، والناسخ والمنسوخ، وفواصل الآيات، وكذا فهرس للمسائل الفقهية والبلاغية، والكتب المذكورة فى متن الكتاب مع فهارس أخرى للمصطلحات والأعلام والبلدان، وأخيراً فهرس لمصادر التحقيق ومواضعه.

إن هذا النوع من التحقيق يعد درة من الدرر، بل إني أزعم أن المؤلف لو رأى كتابه بهذه الصورة لسعد سعادة بالغة، فى الوقت الذى رأينا فيه يد العبث تمتد إلى كنوز التراث فتخرجها مشوهة منقوصة، محرقة مصحفة، لا لشيء إلا لغرض الربح والشهرة.

رابعاً: دراسة تحليلية نقدية لبعض محققات التراث القرائى فى القراءات الشواذ:

لعلنا نلاحظ أن الفرق كبير بين ما ألف في القراءات المتواترة وذاك الآخر الذي ألف في جمع الشواذ أو توجيهها، حيث جاءت الغلبة للنوع الأول، وذلك مفهوم ومبرر، وبقيت أكثر معارفنا عن الشواذ تأتي من كتب التفسير والإعراب والمعاني، ومع ذلك فقد ظهرت لنا كتب معتبرة في هذا الباب، يأتي على رأسها ثلاثة كتب: الأول: هو «مختصر الشواذ» لابن خالويه، والثاني: هو «المحتسب» لابن جنى، والثالث: هو «إعراب القراءات الشواذ» للعكبري.

أما الأول فقد حققه الأستاذ المستشرق الألماني براجستراسر، وقد أشرت إلى ذلك قبل، والثاني توافر على تحقيقه جملة من أئمة التحقيق والقراءة وهم الأستاذ على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وقام بنشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، أما الكتاب الأخير فقد حققه محمد السيد أحمد عزوز وطبعته دار عالم الكتب ببيروت سنة 1996م - 1417هـ.

أما عن كتاب ابن خالويه فقد جاء التحقيق من مستشرق اهتم بالدراسات القرآنية كما سبق وذكرت، ولكن مستوى التحقيق لم يكن بالمتوقع من أستاذ كبير ولعل موته المفاجئ في صيف 1933م عجل بطبع الكتاب على صورته التي ظهر عليها، فالكتاب ليس به مقدمة من صنع المحقق وإنما كتبها مقتضبة الأستاذ آثر جفري أشار فيها إلى جهود المحقق في جمع التراث القرائي ثم عرف بابن خالويه تعريفاً سريعاً، وأخيراً ذكر النسخ التي اعتمد عليها الأستاذ براجستراسر وهما نسختان رمز إليهما بـ «أ» و«ب».

أما منهج التحقيق فكان يرمز للسورة بحرف «س» ثم يتبعه برقمها في المصحف، وللآية بحرف «آ» ويتبعها برقمها في السورة، ويعلق في الهامش على ما يحتاج إلى تعليق برقم السطر في الصفحة، فمثلاً إن كان هناك شيء في السطر الخامس مثلاً يصنع الآتي:

(5) كذا وكذا.

وما يؤخذ على هذا التحقيق فكثير، نذكر منه بالإضافة إلى ما سبق وذكرته عن ضعف المقدمة والدراسة:

1- عدم عزو القراءات الشواذ الواردة إلى مصادر أخرى في الهامش.

2- عدم الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في المتن وهم كثير.

3- خلو الكتاب من الفهرسة.

4- الخطأ في قراءة المخطوط ولعل ذلك يرجع إلى سوء النسخ ومع ذلك كان بإمكان المحقق أن يعود إلى مصادر أخرى لتحقيق النص، فمن ذلك ما ذكره في متن الكتاب ص 65 حيث قال⁽⁵⁷⁾: «(هن أظهر)⁽⁵⁸⁾ ابن مروان وعيسى بن عمر وقال أبو عمرو بن العلاء: من قرأ (هن أظهر) بالفتح فقد تربع في الجنة»، هكذا «في الجنة»، وهو خطأ صراح، وإنما الصواب: «فقد تربع في لحنه» ذمًا لا مدحًا كما صرح بذلك غير واحد ممن نقل قول أبي عمرو⁽⁵⁹⁾؛ والغريب أن المحقق نفسه سبق وأثبت النص صوابًا في تحقيقه لـ«غاية النهاية» لابن الجزرى، وذلك في معرض حديث ابن الجزرى عن ترجمة محمد بن مروان المدنى القارئ من أبناء مروان بن الحكم الأموى⁽⁶⁰⁾.

أما كتاب «المحتسب»، فقد قدم الأساتذة بمقدمة أوردوا فيها ترجمة لصاحبه وحديثًا مختصرًا عن نشأة الاحتجاج للقراءات وتطوره إلى عصر ابن جنى، وتعريفًا بكتاب المحتسب ثم وصفًا للنسختين المعتمد عليهما في تحقيق الكتاب.

وتحقيق الأفاضل رائع وجيد، فثمة تخريج للشواهد وترجمة للأعلام وشرح لما غمض، وتوثيق للنصوص المنقولة، مع الحفاظ على سلامة النص من التحريف والتصحيف، ومع ذلك يبقى الكمال درجة لا تدرك، فقد وقع للأئمة الأفاضل بعض الأمور التي أود أن أذكر بعضها في شيء من الاختصار مراعاة للمقام، فمنها:

1- عدم نسبة بعض القراءات التي أغفل ابن جنى نسبتها إلى القارئ كما في قراءة (أنذرهم)⁽⁶¹⁾ بهمزة واحدة⁽⁶²⁾، وكذلك (تضارر)⁽⁶³⁾ بكسر الأولى وسكون الثانية،

(57) مختصر الشواذ لابن خالويه ص 65.

(58) سورة هود، الآية 78.

(59) انظر المحتسب 1/325، البحر المحيط 6/187.

(60) انظر غاية النهاية 1/229.

(61) سورة البقرة، الآية 6.

(62) انظر المحتسب 1/5، وهى قراءة الزهرى وابن محيصن، انظر البحر 1/79.

(63) سورة البقرة، الآية 233.

حيث ذكر ابن جني أنها كقراءة أبي عمرو على حين أن أبا عمرو يقرأ براء مشددة مضمومة⁽⁶⁴⁾، ولم يعلق المحققون.

2- الخطأ في ضبط بعض قراءات ابن جني كما في قوله تعالى: (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)⁽⁶⁵⁾. فقد أثبتت في النص المحقق برفع الدال ونصب الباء وضم النون من الأفعال، وهو غير الذي عناه ابن جني، فقد قصد الرفع في الثلاثة⁽⁶⁶⁾، وكذلك: (وملائكته وكتبه)⁽⁶⁷⁾ أثبتت في النص المحقق بإسقاط الواو مع إفراد (كتابه) والواو حقها الإثبات مع الإفراد⁽⁶⁸⁾، ومن ذلك أيضا ضبطهم النص المحقق في قراءة: (ومن عنده عُلِمَ الكتاب)⁽⁶⁹⁾ بكسر الباء، وهو خطأ، وصوابه الرفع⁽⁷⁰⁾.

3- تكرار الترجمة للاسم الواحد في أثناء الكتاب، وهو مخالف لمنهج التحقيق، حيث يترجم للعلم عند أول ذكر له في المتن، فهذا أبو جعفر يزيد بن القعقاع ترجم له في 1 / 56 هامش (3)، وفي 1 / 125 هامش (1)، وفي 1 / 148 هامش (2)، وهذا عبد الله بن إسحاق الحضرمي ترجم له في 44/1 هامش (2)، 202/1 هامش (6)، 1 / 284 هامش (6)، ولعل ذلك ناتج عن تعدد المحققين.

أما كتاب «إعراب القراءات الشواذ» فقد حفل بالماخذ التي أختصر بعضها منها في الآتي:

1- ضعف الدراسة: فعلى الرغم من أن الكتاب جاء في طبعته المشار إليها في حوالى 1550 صفحة كان نصيب الدراسة عشر صفحات فقط وباقي المقدمة ترجمة للعكبري.

2- أن المطبوع ملئ بالأخطاء في متن الكتاب وفي حواشيه، ولا أدرى هل هي من

(64) انظر: قراءة أبي عمرو في إتخاف فضلاء البشر 440/1، وانظر النص المذكور في المحتسب 123/1.

(65) سورة الأنعام، الآية 27.

(66) انظر: المحتسب 192/1.

(67) سورة البقرة، الآية 285.

(68) انظر: المحتسب 202/1.

(69) سورة الرعد، الآية 43.

(70) انظر السابق 358/1.

الطباعة أم من تحريف المحقق فمثلاً في قوله تعالى: (فبهت الذي كفر)⁽⁷¹⁾ أثبت العكبرى فيها قراءة بالبناء للمفعول، وقراءة أخرى بفتح الباء والهاء، فقال⁽⁷²⁾: «ضم الباء وكسر الهاء على ما لم يسم فاعله وفتحها...». هكذا أثبتتها المحقق والصواب: «وفتحهما» عوداً على الباء والهاء وهو ما وضعه العكبرى في التوجيه⁽⁷³⁾، وانظر ذلك بالعشرات منها: 374/1 «حاء» وصوابه «حاء»، 335/1 هامش (6) «الحجاز» وصوابه الجماز، 330/1 «لتحبوه»، وصوابه (لتحسبوه)⁽⁷⁴⁾، 671/1 «إذا أخذ» وصوابه: (إذ أخذ)⁽⁷⁵⁾، 195/2 «ويجعل ذلك قصوراً»، وصوابه (ويجعل لك قصوراً)⁽⁷⁶⁾، إلى غير ذلك مما رصدته وسجلته وهو كما قلت بالعشرات.

3- أخطاء في الإحالة على ما سبق، فمثلاً يحيل على قراءة (لا ريب فيه)⁽⁷⁷⁾ بالضم والتنوين، فيقول: «انظر ص33»، والقراءة في 108/1، ويقول في ص 220/1 هامش (10): «سبق ذكره في ص126» وهو خطأ وصوابه 217، وفي ص263 هامش (10) قال: «راجع ص93 من هذا الجزء». وصوابه 183/1، وهذا نظيره كثير.

4- الخطأ في نسبة القراءة لصاحبها، ومثال ذلك قول العكبرى في قوله تعالى: (من أجل ذلك)⁽⁷⁸⁾ أنها قرئت بسكون النون وكسر الهمز⁽⁷⁹⁾ فنراه ينسب هذه القراءة في 437/1 هامش (1) لأبي جعفر المدني، وقراءة أبي جعفر بكسر النون ونقل حركة الهمز، والغريب أن العكبرى ذكر قراءة أبي جعفر هذه بعد ذلك في الصفحة التالية فدل أن هذه غير تلك، وهذا النوع له نظائر أيضاً.

(71) سورة البقرة ، الآية 258 .

(72) إعراب القراءات الشواذ 270/1 .

(73) انظر السابق 271/1 .

(74) سورة آل عمران ، الآية 78 .

(75) سورة هود ، الآية 102 .

(76) سورة الفرقان ، الآية 10 .

(77) سورة البقرة ، الآية 2 .

(78) سورة المائدة ، الآية 32 .

(79) انظر: إعراب القراءات الشواذ 436/1-437.

5- الخطأ في الترجمة للأعلام كما فعل في ترجمة أبي الحسن بن عساكر في 727/1 هامش (2) حيث ذكر أنه ولد سنة تسع وأربعمائة وتوفي سنة ثنتين وسبعين وخمسة مائة ويحبل على بغية الوعاة للسيوطي 179/2 - 180، وهو خطأ وصوابه ولد سنة تسعين وأربعمائة⁽⁸⁰⁾.

وعلى الرغم من أن السيوطي ذكر ذلك، كان يجب على المحقق التثبت مما ينقل.

6- وداهية الدواهي أنه كان يغير في المتن ويشير إلى أنه أثبت الصواب، وكان يفعل ذلك غالباً مع ألفاظ الذكر الحكيم، فكان يغير النص الذي أثبته العكبري في كتابه إلى ما يوافق مصحف عاصم من رواية حفص، بل زاد على ذلك أن راح يتهم العكبري أو الناسخ بأنه ارتكب خطأ فيشير إلى أن الصواب كذا⁽⁸¹⁾، وليته كان يفعل في كل ما خالف فيه العكبري مصحف عاصم من رواية حفص بل نراه يتخير.

والذي أوقع المحقق في ذلك جهله بأمر كان ولا بد أن يسترعى انتباهه لو أنه من القراء، وذلك أن القراءة التي اعتمد عليها الإمام العكبري والتي كان يقرأ بها هي قراءة أبي عمرو بن العلاء لا قراءة عاصم، وعليه فإنه كان يثبتها كأصل ينطلق منه لبقية القراءات، وقد أثبت ذلك بالبراهين في رسالتي للماجستير وألحقت ثبوتاً بقراءة أبي عمرو الواردة في كتاب العكبري، وأما القراءة الأصل التي اعتمد عليها⁽⁸²⁾.

وبعد؛ فهذا غيض من فيض، والذي أراه أن هذا الكتاب يحتاج إلى تحقيق آخر أكثر علمية والتزاماً بمنهج التحقيق الحديث.

(80) انظر في ذلك: معرفة القراء الكبار 3 / 1037 - 1038، غاية النهاية 556/1.

(81) انظر على سبيل المثال: إعراب القراءات الشواذ 119/1 هامش (1)، 348/1 هامش (7)، 417/1 هامش (8) 511/1 هامش (6)، 328/2 هامش (5).

(82) انظر ما كتبه في الاحتجاج للقراءات الشاذة بين ابن جنى والعكبري 71 - 81، وانظر الملحق رقم

الخاتمة وأهم النتائج

بعد هذا العرض السابق أستطيع أن أخلص إلى النتائج الآتية :

- 1- أن مفهوم التحقيق في صورته الأولية المبسطة قد سبق إليه العرب والمسلمون قديماً، وأن دعوى اختراعه من جانب الغرب في القرن الخامس عشر الميلادي دعوى فيها نظر.
- 2- أن جهود المستشرقين في نشر التراث القرائي كانت جهوداً مبكرة ولا بد أن تقدر حيث إنها فتحت الباب لتلاميذهم من العرب والمسلمين أن يجذوا حذوهم.
- 3- أن دخول المطابع للبلاد الإسلامية أسهم بشكل كبير في نشر التراث القرائي محققاً وغير محقق.
- 4- أننا لاحظنا ثورة في علم التحقيق بعامة وفي التراث القرائي بخاصة أخذت مكانها في العقود الأربعة الأخيرة، ورصدنا بعض أسبابها.
- 5- كان للمؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد دور كبير في تحقيق كثير من مخطوطات التراث القرائي.
- 6- أن مناهج التحقيق في هذا العلم لم تكن واحدة وإنما أثرت فيها عوامل عدة منها خلفية المحقق والهدف من التحقيق.
- 7- أن كثيراً من مخطوطات هذا العلم ما زالت قابعة في المكتبات وعند بعض الأفراد تنتظر من يخرجها إلى النور.
- 8- أن بعض ما حقق وطبع ونشر يحتاج إلى إعادة تحقيق مرة أخرى وذلك إما لظهور نسخ مخطوطة جديدة أو لضعف النص المحقق.
- 9- أن أهداف البعض من تحقيق التراث القرائي لا تعدو أن تكون طلباً للشهرة أو للمال ولذا خرجت هذه الطباعات مشوهة.
- 10- ظهور ظاهرة السرقات العلمية في فن التحقيق من بعض دور النشر أو الأفراد.
- 11- أن الأمة ما زالت بخير ما دام هناك أئمة عظام ما زالوا يضطلعون بهذا الواجب. وأخيراً، أدعو الله أن يوفقنا ويهدينا سواء السبيل.

المصادر والمراجع

- إتخاف فضلاء البشر: البنا الدمياطي، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت - الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1407هـ - 1987م.
- الاحتجاج للقراءات الشواذ بين ابن جنى والعكبري، دراسة نحوية موازنة: د. خالد نصر، مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم، 2005م - 1426هـ.
- إعراب القراءات الشواذ: العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، دار عالم الكتب، بيروت، 1417هـ - 1996م.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، بيروت، ط4، 1979م - 1399هـ.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1992م - 1412هـ.
- بغية الوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره: د. عبد المجيد دياب، ط دار المعارف، القاهرة، 1983م.
- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث: د. الصادق عبد الرحمن الغرياني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989م.
- تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ - 1998م.
- التيسير في القراءات: أبو عمرو الداني، بعناية عدد من العلماء، مطبعة عزيز دكن، حيدر آباد، 1898م - 1316هـ.
- التيسير في القراءات: أبو عمرو الداني، تحقيق أوتو بريتنزل، إستانبول، 1930م.
- التيسير في القراءات: أبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط1، 2008م - 1429هـ.
- سنن ابن ماجه، طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط2006م.

- فتح الوصيد في شرح القصيد: علم الدين السخاوى، تحقيق ودراسة مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1423هـ - 2002م.
 - كشف المشكلات وإيضاح العضلات: جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1994م - 1415هـ.
 - لسان العرب: ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ابن جنى، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1999م - 1420هـ.
 - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، تحقيق براجستراسر، مكتبة المتنبى، القاهرة، بدون تاريخ.
 - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: دكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1984م.
 - المستشرقون: نجيب العقيقي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1981م
 - المستشرقون والدراسات القرآنية: د. محمد حسين على الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت 1420هـ - 1999م.
 - مسند أحمد، طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1، 1416هـ - 1995م.
 - المصاحف: أبو داود السجستاني، تحقيق آثر جفري، المطبعة الرحمانية بمصر، 1936م - 1355هـ.
 - معرفة القراء الكبار: الذهبي، تحقيق د. طيار آلتى قولاج، إستانبول، 1416هـ - 1995م.
 - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993م.
- بالإضافة إلى ما سبق وذكرته من مراجع وطبعات في أثناء البحث.

